سوق الأسهم يرتفع بأكثر من ٧٪ خلال العام

السعودية تودع ٢٠١٢ بمشاريع عملاقة وطفرة إنشاءات

يودع السعوديون العام ٢٠١٢ في الوقت الذي تشهد فيه المملكة طفرة بناء عقارية هي الأكبر في تاريخ المملكة، حيث يجري العمل على بناء نصف مليون وحدة عقارية استجابة لقرار تاريخي أصدره الملك عبدالله بن عبدالعزيز في العام ٢٠١١ أمر فيه ببناء نصف مليون وحدة سكنية للمواطنين السعوديين، فضلاً عن أن العام الذي يشارف على الانتهاء شهد إطلاق حزمة من المشاريع العملاقة في مختلف المجالات الاقتصادية، ويتوقع أن تتسبب بقفزة اقتصادية في المملكة على مدى الأعوام المقبلة.

ورغم أن القرار الملكي الذي صدر في مارس من العام ٢٠١١ دخل حيز التنفيذ منذ ذلك التاريخ، إلا أن المشروعات بلغت ذروتها خلال العام ٢٠١٢، وتحولت المملكة إلى ما يشبه «ورشة بناء ضخمة» من أجل أن ترى هذه الوحدات السكنية النور في أسرع وقت، فيما يتوقع الكثير من الخبراء والمختصين بالشأن العقاري أن يؤدي دخول نصف مليون وحدة عقارية إلى السوق إلى إنهاء أزمة السكن لدى الشباب السعودي خلال السنوات المقبلة.

وتوقع رئيس مجموعة «بخيت» الاستثمارية بشر بخيت أن تكون مشاريع الاسكان الضخمة التي يجري العمل بها في المملكة على علاقة بالميزانية الضخمة للمملكة التي تم اقرارها للعام ٢٠١٣، وقال بخيت لـ«العربية نت» إن المشاريع العملاقة التي بدأ العمل بها في السعودية تحتاج إلى هذا الانفاق الضخم.

وكان الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمر في مارس من العام ٢٠١١ بتخصيص مبلغ ٢٥٠ مليار ريال سعودي لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية للمواطنين السعوديين، وهو مشروع عملاق بلغت ذروة العمل به خلال العام ٢٠١٢.

وشهد العام ٢٠١٢ إطلاق عدد من المشاريع العملاقة في السعودية، ففي يناير الماضي وقعت الحكومة السعودية ثلاث عقود من أجل بناء سكة حديد تربط شمال المملكة بجنوبها، ويسمى «قطار الشمال الجنوب»، وتبلغ كلفة هذا المشروع الضخم ٢,٣ مليار ريال سعودي.

وبعد أسبوع واحد من توقيع العقود الثلاثة لمشروع «قطار الشمال الجنوب»، وفي يناير الماضي أيضاً، أبرمت المملكة عقداً لواحد من أهم المشاريع في تاريخها، وهو عقد المرحلة الثانية لقطار الحرمين وبلغت تكلفته ٣٠,٨ مليار ريال سعودي (٨,٢ مليارات دولار)، وهذه هي المرحلة الثانية من مشروع ضخم لربط مكة المكرمة مع المدينة المنورة وجدة ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية، كما أن هذا المشروع عند اكتماله سيمثل قفزة كبيرة في مجال خدمة حجاج بيت الله الحرام.

وفي أواخر العام ٢٠١٢ أمر الملك عبدالله بن عبدالعزيز ببناء مدينتين طبيتين تابعتين لوزارة الداخلية، واحدة في جدة والأخرى في الرياض، في واحدة من أهم القفزات التي سيشهدها القطاع الطبي السعودي.

ومن المقرر أن تشتمل كل مدينة طبية على مستشفى وعدة مراكز علاجية متخصصة، على أن تتسع كل مدينة لأكثر من ١٦٠٠ سرير طبي، فضلاً عن مركزين لجراحة القلب أحدهما في جدة والآخر في الرياض.

وليس بعيداً عن القطاع الصحي، فقد افتتحت السعودية في أواخر ديسمبر ٢٠١٢ أكبر وحدة لتحلية المياه (متعددة التأثير: أم اي دي) في العالم، بكلفة إجمالية بلغت ١٦ مليار ريال سعودي، وهي وحدة قادرة على انتاج ١٥ مليون جالون مياه يومياً.

الى ذلك، قدر مركز «ديلويت» الشرق الأوسط في تقرير له في يونيو الماضي حجم مشاريع البنية التحتية في السعودية بحوالي ٤٠٠ مليار دولار أميركي خلال السنوات العشرة المقبلة وحدها.

وقال المركز في تقريره ان تخصيص المملكة لهذا المبلغ الضخم من أجل تطوير بنيتها التحتية يجعل من السوق السعودية «محط أنظار الشركات والاستثمارات المحلية وجذب الشركات العالمية للحصول على كعكة سوق الإنشاءات والمشروعات الضخمة».

وانعكست هذه المشاريع العملاقة ايجاباً على سوق الأسهم السعودي، حيث تحسن أداء العديد من الشركات المحلية التي استفادت من هذه المشروعات العملاقة، كما تحسنت المزاج الاستثماري العام وارتفع منسوب التفاؤل في أسواق المملكة.

وسجل سوق الأسهم السعودي ارتفاعاً إجماليا تجاوز السبعة في المائة خلال العام ٢٠١٢، حيث بدأ المؤشر العام لسوق الأسهم السعودي تداولاته في أول أيام العام عند مستوى ٦٤١٧ نقطة، ليغلق في نهاية يوم ٢٩ ديسمبر (قبل يومين من نهاية العام) عند مستوى ٦٨٧٧ نقطة، مرتفعاً بنسبة ٧,١٪.

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية:

الميزانية السعودية تستهدف تحقيق تنمية متوازنة

أكد السفير محمد التويجري، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، رئيس قطاع الشئون الاقتصادية في الجامعة، أن الميزانية الأخيرة للمملكة العربية السعودية والتي أقرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، موجهة في المقام الأول لإحداث تنمية متوازنة بالمناطق التابعة للملكة كافة.

وقال التويجري في تصريحات خاصة لـ «العربية نت»، إن هذه الموازنة موجهة للبنى التحتية والتعليم والصحة وتطوير العقار وخاصة إذا ما نظرنا إلى مساحة المملكة، مشيراً إلى أن الميزانية السنوية تتزايد عاماً بعد آخر إلى أن وصل حجم الإنفاق المتوقع بموازنة عام ٢٠١٣ إلى نحو ٨٢٠ مليار ريال، أو ما يعادل ٢١٨ مليار دولار، وبحجم فائض متوقع ٩ مليارات ريال.

ولفت التويجري إلى أن المملكة مازالت بحاجة إلى طرق وشوارع وبنى تحتية ضخمة، ومستشفيات وإنشاء مدارس وجامعات جديدة، وأكد أن إقرار هذا الموازنة يأتي حفاظاً على التنمية المتوازنة التي تسعى المملكة الى تحقيقها وبما يعود بالنفع على كل مواطن سعودي وكل المقيمين على أرض المملكة.

وأوضح التويجري أن كل المحافظات والمناطق السعودية سوف تستفيد من هذه الموازنة الضخمة، وذلك لمنع الهجرة من الريف والقرى إلى المدن وفي نفس الوقت توفير جميع مستلزمات الحياة لكل الأراضي التابعة للمملكة، وخاصة أنه في حالة حدوث تنمية في كل المناطق لن نرى الهجرة من القرى إلى المدن وسوف تحدث التنمية في كل المناطق. ونفى التويجري أن تكون ثورات الربيع العربي قد أثرت سلباً على الاستثمارات العربية البينية وخاصة ما يتعلق منها بالقطاع الخاص، لافتاً إلى أن الاستثمار يبحث عن المكان الآمن، وحينما يحدث استقرار في دول الربيع العربي سوف تتدفق إليها الاستثمارات بصرف النظر عن جنسية هذه الاستثمارات والأموال.

بواقع ٢٠١ ألف برميل يومياً

صادرات الكويت النفطية إلى اليابان تتراجع بنسبة ٣٦,٢٪

ذكرت الحكومة اليابانية أمس أن صادرات النفط الخام الكويتي لليابان تراجعت في شهر نوفمبر الماضي بنسبة ٣٦,٢٪ عن العام الماضي، لتصل إلى ٦,٠٢ ملايين برميل، أي ٢٠١ ألف برميل يوميا، مسجلة أول انخفاض لها في شهرين. وقالت وكالة الطاقة والموارد الطبيعية اليابانية في تقرير أولي إن الكويت، وهي خامس أكبر مزود نفط لليابان، قدمت نسبة ٦,١٪ من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر نوفمبر الماضي مقارنة بنسبة ٨,٨٪ في الفترة نفسها من العام الماضي.

وفقا لصحيفة «الوطن» الكويتية. وتراجع إجمالي واردات اليابان من النفط الخام للمرة الثالثة على التوالي في الشهر الماضي بنسبة ٧,٦٪ على أساس سنوي لتصل الى ٣,٢٩ ملايين برميل يوميا في حين شكلت الشحنات من الشرق الاوسط نسبة ٨١,٥٪ من الإجمالي منخفضة بنسبة ٧,٢٪ عن العام الماضي. ولا تزال المملكة العربية السعودية اكبر مزود نفط لليابان على الرغم من تراجع الواردات من المملكة بنسبة ٠,٨٪ لتصل الى ١,١٢ مليون برميل يوميا تليها دولة الامارات العربية المتحدة حيث بلغت صادراتها لليابان ٧٢٢ ألف برميل يوميا متراجعة بنسبة ١٢,٣٪.

واحتلت قطر المرتبة الثالثة حيث بلغت صادراتها لليابان ٢٦٨ ألف برميل متراجعة بنسبة ٣٩,١٪ في حين جاءت روسيا بالمرتبة الرابعة بحوالي ٢٥٢ ألف برميل مرتفعة بنسبة ١٨٥,٣٪.

وعلى الرغم من تأمين الحكومة اليابانية للناقلات التي تحمل النفط الخام الإيراني المتجهة الى اليابان إلا ان وارداتها من إيران تراجعت الى نسبة ٢٠,٣٪ لتصل الى ١٨٢ ألف برميل يوميا في الشهر الماضي.

ويمكن هذا الإجراء الخاص ثالث اكبر مستهلك نفط في العالم من مواصلة استيراد النفط الخام الإيراني حتى بعد العقوبات الجديدة التي فرضها الاتحاد الاوروبي ضد إيران ابتداء من شهر يوليو الماضي والتي منعت شركات التأمين في دول الاتحاد الاوروبي من تأمين صادرات إيران. وحصلت اليابان ايضا على تنازل من العقوبات المالية الأمريكية على إيران في مقابل خفض وارداتها من النفط الخام الإيراني.

بنك كوريا المركزي يتعهد بدعم النمو الاقتصادي في العام الجديد

سول - (د ب أ): قال بنك كوريا المركزي أمس إنه يعتزم التركيز في سياسته المالية في العام الجديد على دعم الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي في كوريا الجنوبية عبر المراقبة اللصيقة للظروف الاقتصادية في الداخل والخارج.

ونقلت وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية الرسمية عن محافظ البنك كيم جونج سو القول إن الاقتصاد العالمي والكوري لا يبدو أنهما سيشهدان تحسنا ملحوظا في عام ٢٠١٣ لكن في الوقت نفسه لا يبدو أن النظرة التشاؤمية ستكون هي السائدة.

وتأتي رسالة المحافظ متوافقة مع تقرير السياسة المالية للبنك المركزي لعام ٢٠١٣ الذي صدر الأسبوع الماضي وجاء فيه أن البنك سيركز جهوده لمنع استمرار تآكل النمو المحتمل للبلاد.

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكوري بنحو ٣٪ العام القادم، أي أقل من معدل النمو المحتمل على المدى الطويل الذي يبلغ ٣,٨٪.

وقال البنك إنه من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بنسبة ٢,٧٪ في العام القادم مقابل ٢,٣٪ في توقعات التضخم لهذا العام.

تقرير يحذر من توقف السعودية عن تصدير النفط خلال عقدين

الرياض - (د ب أ): ذكرت تقارير إخبارية سعودية أمس أن المملكة ستتوقف عن تصدير النفط في ظل استمرار معدل الاستهلاك المحلي الحالي.

ووفقا لصحيفة الشرق، حذر مركز السياسات النفطية والتوقعات الاستراتيجية من الانعكاسات السلبية للاستهلاك المحلي المتزايد للطاقة

في المملكة على الصادرات النفطية في المستقبل بعدما صدرت البلاد ٢,٦٨ مليار برميل خلال العام الجاري.

وقال المركز في تقرير يصدر مطلع العام الجديد إن السعودية تعتمد في أكثر من ٩٠٪ على دخلها على موارد البترول.

وتقدر صادرات المملكة من النفط هذا العام بـ ٢,٦٨ مليار برميل بقيمة تجاوزت تريليون ريال (٢٦٦,٦٢ مليار دولار) بارتفاع نسبته ٥,٦٪ عن عام ٢٠١١.

وأشار التقرير إلى أن أسعار المنتجات النفطية محليا تعد من بين أدنى الأسعار في العالم، وأن المملكة تستهلك أربعة ملايين برميل نفط مكافئ في اليوم، تشتمل على ١,٥ مليون برميل زيت خام و٢,٥ مليون برميل مكافئ من الغاز.

وأوضح أن حجم النمو في الاستهلاك المحلي يبلغ ٨٪ سنويا وهو الأعلى في العالم، مشيرا إلى أنه لو استمر هذا الاستهلاك على هذه الوتيرة ستستهلك المملكة جميع ما تنتجه من نفط خلال عقدين من الزمن، ما يعني توقف التصدير وفقدان ما يقارب من ٩٣٪ من مواردها المالية.

وكانت توقعات سابقة أشارت إلى عدم وجود اكتشافات كبيرة من حقول النفط في السعودية وأن إنتاجها بلغ ذروته عام ٢٠٠٥ عندما سجل أكثر من ١٠ ملايين برميل وأنه سيتراجع إلى النصف بحلول ٢٠٣٠.

اليمن يستأنف ضخ النفط بعد إصلاح خط أنابيب

صنعاء - رويترز: قالت مصادر بشركة صافر اليمنية للنفط ان اليمن استأنف ضخ الخام عبر خط أنابيب التصدير الرئيسي أمس بعد إصلاحات اثر تعرضه لتفجيرات متكررة من قبل مسلحين.

وشن الجيش اليمني هجوما في الاسابيع القليلة الماضية باستخدام الدبابات والصواريخ على رجال قبائل يعرقلون إصلاح خط مأرب الذي تعرض لأحدث تفجير في نوفمبر.

وقال مصدر في وزارة النفط انه بدأ ضخ خام مأرب الخفيف بمعدل ٧٠ ألف برميل يوميا الى مرفأ التصدير رأس عيسى على ساحل البحر الأحمر.

وقال المصدر لرويترز «هذه الكمية سترسل الى مصفاة عدن لتغطية احتياجات السوق المحلية».

وكان الخط البالغ طوله ٢٧٠ ميلا ينقل نحو ١١٠ آلاف برميل يوميا الى رأس عيسى قبل أن يتعرض لسلسة من الهجمات بدأت في ٢٠١١.

وتبلغ طاقة مصفاة عدن ١٥٠ ألف برميل يوميا واستأنفت الإنتاج في أغسطس. وتوصلت السلطات المحلية في وقت سابق هذا الشهر الى اتفاق مع شيوخ القبائل في مأرب ينص على أن يوقف الجيش الضربات الجوية في المنطقة وأن تعمل القبائل على منع المسلحين من مهاجمة خط الأنابيب.

وتعرضت خطوط النفط والغاز في اليمن لعمليات تخريب متكررة من قبل متشددين أو رجال قبائل منذ أوجدت الاحتجاجات المناهضة للحكومة فراغا في السلطة في ٢٠١١. وأدت تلك الهجمات الى نقص متكرر في الوقود وانخفاض في إيرادات التصدير.

وبسبب إغلاق خط مأرب لفترة طويلة العام الماضي اضطرت مصفاة عدن أكبر مصفاة للنفط في البلاد لوقف عملياتها مما جعل اليمن يعتمد على الواردات وعلى إمدادات قدمتها السعودية كمنحة.

أداء متباين للأسهم الأوروبية بنهاية جلسة مختصرة

لندن - رويترز: أغلقت الأسهم الأوروبية على تباين في ختام جلسة تداول مختصرة هي الأخيرة لعام ٢٠١٢ حيث أبدى المستثمرون عزوفا عن المخاطرة مع اقتراب الولايات المتحدة من الهاوية المالية وبعد مكاسب قوية على مدار العام.

وفي الساعة ١٣:٠٠ بتوقيت جرينتش ارتفع مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لاسهم الشركات الاوروبية الكبرى ١,٢١ نقطة ليغلق بحسب بيانات غير رسمية عند ١١٣١,٧٧ نقطة في حين تقدم مؤشر يورو ستوكس ٥٠ للاسهم القيادية بمنطقة اليورو ٦,٥٩ نقاط الى ٢٦٣٣,٤٤ نقطة.

وانخفضت أحجام التداول بشدة مع فتح عدد من البورصات الاوروبية مثل الفرنسية والهولندية والاسبانية والبريطانية لنصف جلسة فقط أمس وإغلاق بورصات ألمانيا وايطاليا والنمسا والدنمارك والنرويج والسويد وسويسرا.

سي دراجون إنيرجي الكندية تستحوذ على حصة الشركة الوطنية للبترول في خليج شقير البحري

أعلنت شركة القلعة للاستثمار المباشر بأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وتبلغ قيمة استثماراتها ٩,٥ مليارات دولار أمريكي، عن إتمام صفقة استحواذ شركة سي دراجون القابضة المحدودة – المملوكة لشركة سي دراجون إنيرجي الكندية على كامل حصة الشركة الوطنية للبترول مصر في الشركة الوطنية للبترول شقير البحرية المحدودة.

وتنص الاتفاقية على قيام شركة سي دراجون القابضة بسداد مبلغ ٢٥٠ ألف دولار نقدًا إلى الشركة الوطنية للبترول مصر وقت تنفيذ الصفقة، مع تحمل نحو ٣ ملايين دولار من المصروفات المستحقة على الشركة الوطنية البترول شقير البحرية المحدودة.

وفي هذا السياق، أوضح أحمد هيكل، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة، أن هذه العملية تأتي في إطار التطور المرتقب لنموذج أعمال شركة القلعة، حيث تسعى للتحول إلى شركة استثمار في غضون السنوات الثلاث المقبلة مع بيع حصتها في المشروعات غير الرئيسية، وتكمن أهمية العملية في تقليص المخاطر الاستثمارية وزيادة تركيز جهود الشركة خلال في الفترة القادمة. وكشف هيكل أن شركة القلعة تهدف إلى تحقيق أعلى عائد للمساهمين من خلال امتلاك حصص حاكمة في ١١ من شركاتها التابعة التي تعمل في ٥ قطاعات إستراتيجية في السوق المصري وأسواق شرق أفريقيا وشمال أفريقيا، وهي قطاعات الطاقة، والنقل والدعم اللوجيستي، والزراعة والصناعات الغذائية، والتعدين، والأسمنت.

جدير بالذكر أن أصول الشركة الوطنية للبترول شقير البحرية المحدودة تضم حصة ١٠٠٪ من حقوق المشاركة في امتياز شقير البحري بما فيها مناطق خليج شقير وحقول النفط «جاما» ويقع كلاهما في امتياز خليج السويس البحري. وتمتلك شركة القلعة حوالي ١٥,٠٥٪ من الشركة الوطنية للبترول مصر.